(21-32)

الدولة الفلسطينية في السياسة الخارجية الامريكية

الخلفية التاريخية لاتفاق إعلان المبادئ
ومشروع غزة أريحا أولاً

لم تواجه القضية الفلسطينية موضوعا اختلفت حوله الآراء وتعارضت المواقف بصورة حادة كما هو الحال مع اتفاق إعلان المبادئ، الذي تمخض عن المفاوضات السرية التي جرت في اوسلو بين أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية ورسميين من الحكومة الإسرائيلية. لقد أحدث الاختلاف حول هذا الاتفاق منذ أن تم الإعلان عنه حالة اضطراب وفوضى في الساحة الفلسطينية على المستويين القيادي والقاعدي. وقد انسحب الاختلاف إلى الساحة الجماهيرية الشعبية برمتها.

وقد كان للطريقة التي تمت فيها المفاوضات، والتي تم فيها الإعلان عن نتائجها دوراً أساسيا في تأجيج الخلاف. فقد تم إعلان الاتفاق بكل ملحقاته في الصحف الإسرائيلية عشية عرضه على الحكومة الإسرائيلية التي اعتمدته ووافقت عليه. في حين كان أعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح آخر من يعلم.

كانت القراءة الأولى للاتفاق بصورته التي سبقت اتفاق الاعتراف المتبادل بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، قد حشدت معارضة كبيرة لنصوصه. فقد تجاهلت هذه النصوص الكثير من الثوابت التي كان الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن متمسكا بالحفاظ عليها باعتبارها من المحرمات التي لا يجوز التساهل فيها، وفي مقدمة ذلك قضية القدس والمستوطنات، ونطاق الولاية، وغيرها. وقد جاء اتفاق الاعتراف المتبادل وما صاحبه من تنازلات مبدئية تتعلق بالميثاق الوطني وبالانصياع لشروط إسرائيل فيما يتعلق بالانتفاضة وبالكفاح المسلح ليضيف للاختلاف عناصر جديدة.

لقد كان الشرخ الذي أحدثته الاتفاقيتان عميقاً إلى أن جاء ذلك الاحتفال الذي تم فيه التوقيع على الاتفاق في البيت الأبيض في 13/سبتمبر/1993 فقد كان لذلك العرض الرسمي دوره في دفع الجماهير بصورة حاشدة إلى تأييد الاتفاق دون معرفة حقيقة النصوص أو الشروط. فقد ظهرت صورة الأخ أبو عمار في البيت الأبيض والإعلام الفلسطينية، التي لم تعد محظورة كما كانت، وكأنها بداية حقيقية للاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة. هكذا رآها الناس. تماما كما رأتها المعارضة الإسرائيلية التي حشدت كل طاقاتها وإمكانياتها لتعارض الاتفاق، ولتعمل على إسقاطه.

كان الشرخ عميقاً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد عارض الاتفاق نصف الأعضاء واستقال بعضهم واستنكف البعض الآخر عن المشاركة في الاجتماعات. أما اللجنة المركزية لحركة فتح، فقد ناقشت الاتفاق ولم تصل إلى اتخاذ قرار بشأن رفضه أو قبوله بل قررت عرضه على الهيئات التنظيمية العليا. وعلى الرغم من موافقة المجلس المركزي على اتفاق إعلان المبادئ في اجتماعه بتاريخ 10/أكتوبر/1993، إلا أن المجلس أحجم عن إقرار اتفاق الاعتراف المتبادل باعتبار أن ما يتعلق بالميثاق الوطني هو من صلاحيات المجلس الوطني الفلسطيني.

لقد كان واضحاً أن الإحباط واليأس والطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات في واشنطن

هي التي جعلت المجلس المركزي يتبنى اتفاقا لا توجد أي ضمانة لإمكانية تنفيذه. ناهيك عن بذور فشله التي يحملها في داخله والتي كانت المستوطنات من ابرز معالمها. لقد كان الأمل في أن يكون الاتفاق منقذا لواقع منظمة التحرير، ومعززا لمفهوم الكيانية الفلسطينية، ومؤشراً نحو التحول الاستراتيجي لدى الحركة الصهيونية. ولكن كل هذه التطلعات ومحاولات فهم الاتفاق، بعد الاعتراف المتبادل، بشكل يضفي عليه مسحة التكافؤ بين طرفيه، وإمكانية العبور إلى مفاوضات منطقية تحمل في ثناياها بذور السلام قد باءت بالفشل. فالطريقة التي جرت فيها المفاوضات في طابا وباريس. وكذلك الشكل والمضمون الذي انتهى إليه توقيع اتفاق القاهرة في 9/يناير/1994 أثبت أن الحكومة الإسرائيلية ليست جادة في عملية السلام. وليست جادة في عملية اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية، وإنما تسعى لمحاولة فرض استسلام على الشعب الفلسطيني. وهو ما يضع الاتفاق برمته أمام خطر السقوط الذريع. لقد كان اتفاق القاهرة رغم كل ما احتواه من إجحاف، ناقوس خطر بالنسبة للعنصريين الصهاينة سواء داخل الجيش أو بين صفوف المستوطنين مما دفعهم لتنفيذ ضربتهم الاجهاضية المجرمة في الحرم الإبراهيمي فجر يوم 25 شباط 1994 ، الأمر الذي يجعل عودة الطرف الفلسطيني إلى المفاوضات بنفس الشروط التي سبقت الجريمة، مجرد عبث وإهدار دماء وخداع للذات. إن إزالة بذور الفشل التي من أبرزها قضية المستوطنات وقضية القدس. والعبور السريع إلى الحل النهائي من شأنه أن يعطي لخطوة الأمل آفاق التجلي وتجاوز العقبات.

لقد تحملت حركة فتح عبر المسيرة النضالية المعاصرة للشعب الفلسطيني المسؤولية التاريخية بكل ما نتج عنها من إيجابيات وسلبيات. وهي إذ تتصدر الآن المسؤولية الناتجة عن التعامل مع اتفاقيات السلام بين المنظمة والحكومة الإسرائيلية، تدرك أهمية الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي نشأت وستنشأ في مدى الصراع الاستراتيجي العام، بين الكيان الإسرائيلي والشعب الفلسطيني من جهة، وبين الوجود الصهيوني الإمبريالي على أرض فلسطين، والأمة العربية والإسلامية من جهة أخرى. إن هذا الأمر يجعل من التعامل مع الاتفاقيات في ظل المتغيرات الديناميكية توظيفاً للتكتيك الذي يخدم الخط الاستراتيجي العام. إن وضع الاتفاقيات في إطار توظيفها في مرحلة التراجع الاستراتيجي لتدعم الخطة الاعتراضية للمشاريع الإمبريالية والصهيونية، التي تهدف إلى سحق الوجود الفلسطيني وفرض الهيمنة الصهيونية على المنطقة، يتطلب الحيطة والحذر في التعامل مع الاتفاقيات من جهة، ويتطلب التمسك بالبدائل الاستراتيجية التي تظل هي الضمانة لنجاح الخطة الاعتراضية في التصدي للمخطط التصفوي، وفتح الآفاق للخط الاستراتيجي النضالي العام من أجل تحقيق أهدافه من جهة أخرى.

شكلت حرب الخليج الثانية الفرصة السانحة للحركة الصهيونية ولدولة إسرائيل لتوجيه الضربة القاضية لمنظمة التحرير الفلسطينية. فعلى الرغم من الدور الذي لعبته المنظمة ورئيسها في محاولة لمنع الحرب والالتزام بالحل العربي. إلا أن خيوط المؤامرة كانت أكبر من طاقة المنظمة، التي وجدت نفسها متهمة من قبل التحالف المعادي للعراق بأنها تساند احتلال العراق للكويت. ولم تفلح محاولات المنظمة توضيح موقفها النابع من رفضها للعدوان الثلاثيني على العراق. فالشعب الفلسطيني، في الأرض المحتلة وخارجها، وقف مؤيداً للعراق في صموده وتصديه للعدوان الصهيوني الموجه ضد شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية. وكان ثمن محافظة إسرائيل على تماسك الحلف المعادي للعراق، بما فيه من أنظمة غير عربية، وتحملها القصف العراقي المدمر دون رد فعلي يدخلها طرفا مباشرا في الحرب، يتمثل إلى جانب أمور أخرى في مطلبين أساسيين. الأول هو الحصول على قرار من الأمم المتحدة ينفي عن الصهيونية صفة العنصرية ويقرر بأنها حركة التحرر الوطني للشعب اليهودي. ويتمثل المطلب الثاني في تصفية منظمة التحرير الفلسطينية والتعامل مع قيادات محلية بديلة من سكان الأرض المحتلة.

ومع توقف الحرب، جاءت مبادرة الرئيس بوش في خطابه أمام الكونجرس في 6 مارس - آذار 1991 حيث جاء في الخطاب ما نصه (لا بد أن يقوم السلام الشامل على أساس قراري مجلس الأمن 242، 833،

ومبدأ الأرض مقابل السلام، ووجوب التوسع في هذا المبدأ، حتى يكفل أمن إسرائيل والاعتراف بها، ويكفل في نفس الوقت الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة. وأي شئ غير ذلك سوف يفشل من ناحيتي تأمين العدالة والأمن. لقد حان الوقت لوضع حد للنزاع العربي الإسرائيلي). (1)

وقبل أن ينهي الرئيس بوش خطابه، كان إسحاق شامير، رئيس وزراء إسرائيل، يعلن رفضه لمشروع بوش. ويعلن تمسكه بفهمه وتفسيره الخاص لقرار مجلس الأمن (242 وبأن إسرائيل قد نفذته بالفعل عندما انسحبت من اكثر من 09 بالمائة من الأراضي التي احتلتها عام 7691عندما أعادت سيناء لمصر حسب اتفاقية كامب ديفيد. أما قطاع غزة، ويهودا والسامرة والقدس فإنها، على حد تعبير شامير، تشكل جزءاً لا يتجزأ من أرض إسرائيل التاريخية. وأن الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة هي تطبيق الحكم الذاتي. بعد إجراء انتخابات للسكان الفلسطينيين.

وجاءت جولات الوزير بيكر المكوكية لترتيب عقد مؤتمر للسلام، لكي تلبي تطلعات بوش ومبادرته، وبما يخدم النظام العالمي الجديد، الذي كان بوش يطمح إلى فرضه على العالم. لقد واجه بيكر خلال جولاته حقائق لا تنسجم مع التوقعات والتطلعات التي وضعتها المجموعة الرئاسية في تقرير >البناء من أجل السلام< بشأن القيادة البديلة في الأرض المحتلة، التي يمكن عبرها تجاوز منظمة التحرير الفلسطينية. فقد جاء في نص التقرير ما يلي: (قد يحاول البعض اللجوء إلى مزيد من العنف، ولكن هذا لن يؤدي إلا إلى سوء وضعهم. وقد يحاول آخرون العمل في النهاية لصالح تولي أمورهم الذاتية على المستوى السياسي، مثلما يتولون أمورهم في الشارع. وهذا بالتحديد نوع من التطور بعيد المدى الذي يجب على الإدارة المقبلة تشجيعه، كون هذه القيادة ليست لمنظمة التحرير الفلسطينية التي حصلت على شرعيتها من خلال مقاومتها لإسرائيل. ولكن كونها منتمية إلى الضفة الغربية وغزة فإن لديها بعض التجربة في التعايش مع إسرائيل إلى الحد الذي يمكن معه نقل موقع النشاط السياسي من عرفات وضباطه في تونس وبغداد إلى جماعات محلية في الأراضي. وبمنح التشجيع لنهج يبنى على هذه الديناميكية الجديدة، فإنه بمقدور الإدارة المقبلة إحداث عملية على شكل اتفاق سياسي بين إسرائيل والفلسطينيين بالأراضي يحتوي على طاقة لفرز نوعية من المفاوضين الفلسطينيين الذين طالما سعى العديد من الإسرائيليين والأمريكيين بحثاً عنهم.) (2)

لقد وضع مخطط مدريد ومواصفات مساراته بشكل ينسجم مع خطة شامير الاستراتيجية في القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية من جهة، وفي الوصول إلى الحكم الذاتي كحل نهائي للقضية الفلسطينية من جهة أخرى.

كان واضحاً أن الوفد الأردني الفلسطيني المشترك يجمع مسارين مختلفين أولهما وهو الأردني يدخل مباشرة في الحل النهائي على أساس القرار.242 أما الآخر وهو الفلسطيني فمساره ينقسم إلى مرحلتين، أولهما انتقالية، للوصول إلى ترتيبات حكم ذاتي في المرحلة الانتقالية لمدة خمس سنوات. والثاني يتم فيه التفاوض في السنة الثالثة حول المرحلة النهائية على أساس القرار 242.

ولم يخف شامير خطته التفاوضية بشأن المسار الفلسطيني، فقد أعلن بعد فشله في الانتخابات، أنه كان سيستمر في التفاوض لمدة عشر سنوات قادمة حتى لا ينسحب من ما يعتبره أرض إسرائيل التاريخية.

وقد عبرت حركة فتح عن موقفها من مؤتمر مدريد والمشاركة فيه كما صدر في نشرة فتح بتاريخ 13/أكتوبر/1991على الشكل التالي:

"استطاع التعنت الصهيوني أن يفرض شروط انعقاد مؤتمر مدريد تحت شعار السلام، ارتكازا على قبضة الهيمنة الأمريكية التي أصبحت بعد حرب الخليج مطلقة اليد. وعلى الرغم من تظاهر أمريكا

بالضغط على الكيان الصهيوني في مسألة ضمانات قروض مواجهة متطلبات الهجرة اليهودية، إلا أن الصهاينة استطاعوا أن يفرضوا معظم شروطهم وأن يطمسوا معظم الأ سس والثوابت الفلسطينية. فالمشاركة المباشرة لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد، تحولت إلى شكل من الإ شراف غير المباشر. كما ان تشكيلة الوفد من الخارج والداخل بما فيها القدس، وقضية القدس وضرورة وجودها موضوعاً وتمثيلاً منع تحقيقها. وقد جاء خطاب الرئيس بوش في مؤتمر مدريد خالياً من التزاماته السابقة في 6 مارس - آذار الماضي، الذي ركز على مبدأ الأرض مقابل السلام والحقوق السياسية للفلسطينيين، مستبدلا ذلك بعبارة فضفاضة تتحدث عن " منح الشعب الفلسطيني سيطرة ذات معنى على حياته ومصيره، ويوفر قبولا بإسرائيل وتحقيق أمن لها". في الوقت الذي شدد فيه على أن هدف المؤتمر (ليس مجرد إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط وإحلال حالة عدم الحرب مكانها، فهذا لا يكفي. وهذا لن يستمر. بل إننا نسعى إلى السلام، السلام الحقيقي. وأعني بالسلام الحقيقي معاهدات، وأمناً وعلاقات دبلوماسية وعلاقات اقتصادية، تجارة واستثمارات، تبادلاً ثقافياً وحتى سياحة).(3) وهذه كلها تطلعات صهيونية على حساب الأمة العربية.

لقد فصلت أمريكا سيناريو مؤتمر ما أسمته بالسلام على أساس المسارين، الثنائي والمتعدد، بحيث يمكن تحقيق حالات الاستفراد في المسار الثنائي لجعل الدول العربية، تبحث كل منها على حدة عن تحقيق أمنها الإقليمي على حساب الأمن القومي العربي. وقد حاول الرئيس بوش في خطابه في مؤتمر مدريد التقليل من أهمية خطورة بحث القضايا الإقليمية المتعددة الجوانب في المسار الثنائي، مثل ضبط التسلح والمياه ومشاكل اللاجئين والتنمية الاقتصادية. إن بحث هذه القضايا قبل إنجاز وضمان تحقيق الانسحاب الصهيوني من الأ راضي الفلسطينية والعربية المحتلة هو تكريس لتفوق الكيان الصهيوني على العرب مجتمعين. وهو ما سيجعل قضية الشعب الفلسطيني خارج الأرض المحتلة قضية لاجئين، على الدول العربية استيعابهم مقابل استيعاب الكيان الصهيوني للمزيد من المهاجرين اليهود. ومن هنا كانت أهمية المزيد من التنسيق والتلاحم العربي وضرورة التمسك الجماعي بالثوابت الفلسطينية والعربية. كما ان الضرورة اقتضت توسيع دائرة الاهتمام بالتصدي لمحاولات التصفية التي تندرج في الانجرار نحو الاشراك الخداعية التي تنصبها الصهيونية العالمية بمساندة أمريكا.

وحين جاء حزب العمل إلى السلطة عبر الانتخابات المبكرة كان محكوماً باللاءات الستة التي شدد عليها خلال حملته الانتخابية وهي:

1. لا للتراجع عن قرار توحيد شطري القدس وضم القدس المحتلة رسميا إلى إسرائيل واعتبارها العاصمة الأبدية لها.
2. لا للانسحاب الكامل من الجولان ولو في مقابل معاهدة سلام.
3. لا للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتفاوض معها.
4. لا عودة إلى حدود 4 يونيو - حزيران 1967.
5. لا لإزالة المستوطنات.
6. لا لإقامة دولة فلسطينية.) (4)

ولم تختلف سياسة رابين التفاوضية عن سياسة شامير، كانت حوار طرشان في المسار الثنائي ولكنها وجدت في المسار المتعددة متنفسا لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث كانت قبضة بيريز متساهلة تجاه قبول أعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني في الوفود.

ورافق التغيير الذي نتج عن الانتخابات الأمريكية عملية إبعاد 415 مواطناً فلسطينياً، مما أدى إلى

تعطيل المسار الثنائي بشكل خاص، ومسيرة التسوية بشكل عام. وبدأت جولة الوزير كريستوفر في محاولة لبعث الحياة في مسيرة التسوية مستخدما سياسة تجميع الأطراف المتناقضة حول طاولة المفاوضات، عبر تشجيع كل طرف على حدة وإسماعه ما يرضيه. فطرح مشروعاً من ست نقاط لحل المشكلة، ولكنه عاد وتراجع عنه بسبب تعنت حكومة رابين. وقد أوضح كريستوفر لرابين أنه (بدون موافقة الفلسطينيين على العودة إلى طاولة المحادثات فإن محادثات السلام لن تستأنف. فالفلسطينيون وحدهم يمسكون بمفتاح استئناف المفاوضات). (5)

كان بيريز يدرك هذه الحقيقة، بل وكان يدرك أيضاً أنه بدون منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن للمفاوضات أن تنتج شيئاً، ولذلك بادر بفتح قناة خلفية للحوار، بدأت تحت ستار أكاديمي وبرعاية مؤسسة علمية نرويجية. وهو ما نتج عنه لاحقاً اتفاقية اوسلو. كان الهدف من هذه القناة هو المحافظة على قوة دفع لمسيرة عملية التسوية، بحيث ينتج الوصول عبرها إلى صيغة إعلان مبادئ تساعد المسار الثنائي عند استئنافه.

وعندما بدأت الجولة التاسعة، كان واضحا أن تغيراً حصل داخل طاقم الإدارة الأمريكية المكلف بمتابعة مسيرة التسوية، خاصة وان الرئيس كلنتون أعلن عن دور الشريك الكامل للولايات المتحدة. وكان واضحاً من خلال الأيام الأولى للجولة التاسعة أن سياسة المراوغة الإسرائيلية لا تزال قائمة، ولكن بصورة أقل مما كانت عليه في الجولات السابقة. ويعود ذلك إلى تجنب إقحام الإدارة الأمريكية في عملية التفاوض. كما ان الإدارة الجديدة تصرفت في مطلع الجولة التاسعة بطريقة ليست بالسوء الذي كان سائداً في عهد السيد بيكر. فقد كان الشريك الكامل يثمن عقلانية موقف منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات الذي أمر الوفد بالحضور إلى الجولة التاسعة. والذي لولا موقفه لما كان لهذه الجولة أن ترى النور. وما أن انتهت الجولة التاسعة حتى ظهر أن كل ما سمعه الوفد الفلسطيني كان ذرا للرماد في العيون. فقد تراجع الراعي الأمريكي عن كل مبادئه ومواقفه السابقة والمعلنة التي تتعلق بعملية التسوية، سواء قراري مجلس الأمن 242و338 باعتبارهما الأساس الراسخ لعملية التسوية برمتها، وكذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، والتوافق مع الشرعية الدولية، إضافة إلى الموقف الذي يعتبر المستوطنات عقبة في طريق السلام. واعتبار القدس جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أشارت قرارات مجلس الأمن الصادرة بهذا الخصوص، حيث كان آخرها قرار99 7 الذي وافقت عليه إدارة بوش. وكذلك الموقف من الإبعاد وخرقه لاتفاقية جنيف الرابعة، ولحقوق الإنسان. لقد ظهر النكوص الأمريكي بشكل واضح في اقتراح أمريكي بتاريخ 2 1 أيار 1993 ، بعنوان "البيان الإسرائيلي الفلسطيني المشترك". وهي الوثيقة التي ادعى طاقم الخارجية الأمريكية أنها تعكس العناصر التي اشتملتها ورقتا العمل الفلسطينية والإسرائيلية، ولم تكن في حقيقة الأمر غير صياغة للأفكار الإسرائيلية المغلفة ببعض الغموض. كان الرفض الفلسطيني للورقة قاطعاً، وجاء الرد الأمريكي عن طريق دنيس روس الذي أخبر الوفد الفلسطيني، بأن أي تقدم في مجال حقوق الإنسان سيكون مرهوناً بالموقف الفلسطيني من الاقتراح الأمريكي. كان واضحاً أن الموقف الأمريكي في الجولة التاسعة أصبح أكثر رضوخاً لضغوط اللوبي الإسرائيلي، خاصة وان مارتن انديك، أحد دعائم اللوبي قد أصبح في قلب مطبخ طاقم الخارجية الأمريكية، بعد ان منح الجنسية الأمريكية لهذا الغرض.

أصبح واضحاً بالنسبة للوفد الفلسطيني وللقيادة الفلسطينية ان موقف الوفد الإسرائيلي اصبح أقل تشدداً من موقف طاقم الخارجية الذي يقوم بدور الراعي ويتشكل في غالبيته العظمى من يهود أمريكيين أقرب إلى سياسة حزب الليكود منهم إلى سياسة حزب العمل.

وأصبح واضحاً أيضاً بالنسبة للتيار المعتدل في حزب العمل بأن طاقم الخارجية يتطلع إلى تعطيل الوصول إلى إعلان مبادئ لإفشال حكومة حزب العمل. خاصة وأن رابين اتخذ بعد نجاحه في

الانتخابات موقفا فظا من اللوبي الإسرائيلي الذي كان يدعم منافسه شامير.

وفي ظل المأزق اتجه دعم رابين لسياسة بيريز في القناة الخلفية بعيدا عن الاصابع المباشرة لطاقم الخارجية الأمريكية وتحولت القناة الخلفية من بحث أكاديمي إلى عملية مفاوضات سرية جادة وذلك بعد أن أصبح الوفد الإسرائيلي رسميا وبرئاسة مدير عام وزارة الخارجية. كما تعزز بمستشار قانوني متمرس يحظى بثقة رابين. كان التوجه الذي يسود المفاوضين في القناة الخلفية هو التوصل إلى وضع صيغة لإعلان مبادئ بشكل سري جداً، يوافق عليه كل من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، ورئيس الحكومة الإسرائيلية، إسحاق رابين. ثم يتم تسليم هذا الإعلان للوزير كريستوفر، ليقوم بتقديمه للوفدين المتفاوضين في واشنطن باعتباره مبادرة أمريكية عليهما قبولها. وكان المفروض ان يظل الموضوع سراً على الوفدين وعلى العالم ما عدا ذوي العلاقة الذي لا يتجاوز عددهم في أي من البلدين، خلاف الوفد السري، أصابع اليد الواحدة، كما أن وزير الخارجية النرويجي المرحوم هولست كان يطلع الوزير كريستوفر على مسار القناة الخلفية.

ويمكن القول ان قناة اوسلو السرية ظلت غير مهمة وغير واعدة، حتى بالنسبة لأكثر المطلعين والمتابعين لها، إلى أن جاءت الجولة العاشرة التي انتهت بتاريخ 0 3حزيران 1993 بإصدار المسودة الأمريكية التي رفضتها القيادة الفلسطينية بشكل قاطع. ورافق ذلك دفع طاقم الإدارة الأمريكية لمشروع التسليم المبكر للسلطات. وهو مشروع من شانه أن يسرع في إبراز قيادات ميدانية في داخل الأرض المحتلة، تقبل بما هو أقل من الحكم الذاتي، ويتم دعمها مالياً من السعودية وأمريكا وإسرائيل. وتنتهي علاقتها بالمنظمة وتصبح المرحلة الانتقالية مجزأة إلى مرحلتين. وبذلك يضمن الإسرائيليون ان يكون سقف الحل النهائي هو الحكم الذاتي.

لم يجد مشروع مارتن انديك ودنيس روس للتسليم المبكر استجابة لدى الوفد الفلسطيني رغم ما قدمه من اغراءات مادية وسلطوية. وهكذا أفشلت قبضة تنظيم حركتنا داخل الأرض المحتلة، وحكمة القيادة في التعامل مع الشروط المجحفة والممر الإجباري، منذ مؤتمر مدريد، مخطط الصهاينة الهادف إلى خلق قيادة بديلة، يتم عبرها تصفية منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها رمز الاستقلال الوطني. ولقد عبر روبرت ساتلوف عن هذا المخطط بقوله (كان الضعف المؤسساتي لمنظمة التحرير الفلسطينية أحد الشروط المسبقة التي مكنت من انعقاد مؤتمر مدريد. وكنتيجة طبيعية لذلك، كان الأمل في ذلك الوقت، أن تشكيل وفد فلسطيني مفاوض من داخل المناطق. والهالة التي سترافق دوره كمفاوض متكافئ مع إسرائيل، سيدفع إلى تطوير قيادة محلية، وان كانت وطنية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، واليوم فإن هذا الشرط المسبق غير قابل للتطبيق. وان الأمل في خلق قيادة بديلة قد بدا مظلماً). (6)

كان الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن يتشبث بشكل مبدئي بشعار القدس أولاً. معبراً أن القدس مفتاح السلام. وكان هذا التشبث بالمبادئ في واشنطن يسهل الطريق أمام الصفقة التي تجري في القناة الخلفية في اوسلو واعتبر الحديث عن غزة أولا مجرد أسلوب معاد يهدف إلى التفرقة بين أبناء شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن الرد عليه كان منسجما مع الموقف الفتحوي المبدئي النابع من الالتزام بقرار المجلس الوطني الفلسطيني، الذي أكد على استعدادنا لإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة على أي جزء يتم تحريره أو انسحاب العدو الصهيوني عنه، كخطوة مرحلية على طريق تحرير فلسطين. وعندما سئل الأخ ياسر عرفات من قبل صحفيين إسرائيليين حول إمكانية قبوله تسلم قطاع غزة إذا انسحب الإسرائيليون منه؟ كان جوابه، غزة لوحدها لا يمكن. أما إذا ارتبطت بانسحاب من منطقة أخرى في الضفة، منطقة أريحا مثلاً، على ان يتم تسلم الصلاحيات والمسؤوليات الكاملة فيهما من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، بعد انسحاب إسرائيلي كامل، فهذا الموضوع قابل للبحث.

وانتشر شعار غزة أريحا أولا، وجاء تبنيه مبدئيا بوصفه يشكل خطة اعتراضية تدفع باتجاه

الدخول إلى الحل النهائي. وتسلم السلطات الكاملة في قطاع غزة ومنطقة أريحا من قبل منظمة التحرير الفلسطينية. وتحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة على ان يتم ذلك في إطار إعلان مبادئ يشمل الولاية الجغرافية للحكم الذاتي الانتقالي على كل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو - حزيران 1967 بما في ذلك القدس. وقد تم تثبيت هذا الموقف في الرد الفلسطيني على الورقة الأمريكية بتاريخ 9 2 تموز 993 1. تحت عنوان غزة أريحا أولا: وذلك باعتباره (شكلاً من أشكال فك الاشتباك الذي يحدث اختراقا في عملية التفاوض، وكذلك على الأرض، وهذه الخطوة الأولى تشكل تعبيراً حيويا وفعالا لانتقال حقيقي لسلطة كاملة للفلسطينيين على أرضية صلبة متحدة كلياً مع باقي الأراضي المحتلة التي تشكل جميعها وحدة لا تنفصم). (7)

ولكن موضوع غزة أريحا أولا، جاء من اوسلو ليس بالشكل الذي أردناه في صياغة الرد الفلسطيني على الورقة الأمريكية. وإنما جاء كمشروع اعتراضي لمشروع التسليم المبكر للسلطات. وقد سرَّعت عملية استقالات بعض قيادات الوفد في الداخل في عملية التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع اتفاقية إعلان المبادئ. ثم تتابعت الأحداث في منطقتنا بتدفق طاغ، جعل من متابعتها وتفسيرها أمراً صعباً لدى معظم أبناء حركتنا ومنظمتنا وشعبنا، خاصة وأن اعتماد أساليب التفاوض والتحاور السري مع العدو المحتل لأرضنا، يثير الشكوك حول مصداقية النصوص الناتجة عن هذه الأساليب.

لم يعد الوقوف عند النصوص وتفسيرها بسلبياتها وإيجابياتها هو بيت القصيد. فقد تجاوزت أحداث الاحتفال بالتوقيع على الاتفاق بالبيت الأبيض كل ما فيه من غموض. وأصبح الاتفاق وملاحقه والا عتراف المتبادل، والحوار الأمريكي الفلسطيني، والوضع الدولي الجديد للشعب الفلسطيني على خارطة النظام العالمي، كل هذا اصبح مطروحا على الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها، مما جعل شعبنا يعيش حالة استفتاء على ما جرى ويجري بالنسبة لقضيته ومستقبله. وكما عبر الكثيرون عن رفضهم أو تحفظهم، فإن الكثيرين أيضا عبروا عن النشوة بالنصر إلى درجة المبالغة.

إن المجازفة التاريخية التي أقحمت فيها حركتنا ومنظمة التحرير الفلسطينية والقضية الفلسطينية برمتها نتيجة عملية المفاوضات السرية، وما تمخض عنها من اتفاق مفروض بنصوصه المكتظة بالغموض المدمر، أو الوضوح المتغطرس، الذي فرضه ميزان القوى الراهن لصالح الكيان الصهيوني. هذه المجازفة أصبحت حقيقة واقعة بعد أن استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية أن تفرض وجودها، والاعتراف بها من قبل الحكومة الإسرائيلية. وكذلك بداية التحول الحقيقي في موقف الإدارة الأمريكية من منظمة التحرير، التي كانت مشطوبة بشكل كامل من مخطط مؤتمر مدريد. وهكذا اختلط حابل الأمل بنابل الفشل، في مرحلة صراع من نوع جديد يلعب فيه الإبداع في الأداء، وتعدد الخيارات وأساليب النضال، دوراً فعالاً في تحسين الشروط وتغليب عوامل الأمل على عقبات الفشل.

نقاط القوة والضعف الرئيسية
في اتفاقيات السلام

عندما عرض اتفاق إعلان المبادئ على اللجنة المركزية لحركة فتح، في اجتماعها بتاريخ 29/8/1993، لم يكن ذلك لمناقشته مع إمكانية تعديله قبل إقراره، وإنما للموافقة عليه أو رفضه كما هو. وكان لا بد من تحليله وتشريحه بدقة حتى يكون القرار الصعب مبنيا على قناعة ووعي كاملين. وعلى الرغم من تمازج المنهجين الثوري والواقعي في إطار اللجنة المركزية، مع الغياب المطلق للمنهج الأيديولوجي، فقد كان الحذر والتخوف واضحا في كل المداخلات. لم يكن اعتراف إسرائيل بالمنظمة قد تم بعد، وكان المفروض أن يوقع

الاتفاق من قبل الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات واشنطن.

مع الصفحة الأولى لوثيقة (إعلان مبادئ لترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية) يقرر المرء الانحياز إلى المنهج الواقعي أو الثوري، فالبحث عن نقاط القوة في النص ينسجم مع الصلابة التكتيكية. في حين ينسجم القفز عن نقاط الضعف مع المرونة المبدئية. وعكس ذلك فإن البحث عن نقاط الضعف ينسجم مع الصلابة المبدئية وتحديد نقاط القوة يحدد التنازلات المبدئية للخصم وكان الانحياز للمنهج الثوري غالباً، وإن كانت القوة الرئيسية لإعلان المبادئ تنبع من ضعف أو انعدام البدائل لدى الكثيرين من الأعضاء.

على الرغم من وجود حالات الموافقة والتحفظ والرفض. كانت الأغلبية للموافقين بتحفظ أو بدون. إلا أن اللجنة المركزية امتنعت عن إجراء تصويت على الموضوع باعتباره يمس قضايا مبدئية ليس من حق اللجنة المركزية أن تقرر فيها. ولا بد من إحالتها إلى المجلس الثوري أو المؤتمر العام للبت فيها. ولذلك أصدرت اللجنة المركزية قرارها بشأن الموضوع على الشكل التالي:

(عقدت اللجنة المركزية لحركة فتح في جو إيجابي وبناء، ثلا ثة اجتماعات مطولة بين 1 و 3/9/1993لمناقشة مشروع الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وقد وافقت اللجنة المركزية على عرضه على الأطر القيادية الفلسطينية العليا خلال الأيام القليلة القادمة) (8)

وحيث أن التوقيع على الاتفاق قد جرى في واشنطن في 13/9/1993 وبعد توقيع وثائق الاعتراف، المتبادل. فإن القراءة الفتحوية للاتفاق وبالمنهج الثوري تنبع من أهمية وضرورة الأخذ بالحسبان، عند تفسير نصوص إعلان المبادئ والعمل على تنفيذها، التغيير الأساسي الذي حصل والذي يجب أن ينسحب على متن اتفاق إعلان المبادئ بعد توقيع المنظمة عليه.

لقد أصبحنا أمام اتفاقين، أحدهما يشكل قوة للموقف الفلسطيني التفاوضي وهو اعتراف الحكومة الإسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني بكل ما يعنيه هذا الاعتراف في القانون الدولي. ويشكل الثاني نقطة ضعف المفاوض الفلسطيني، وهو إعلان المبادئ الذي تمت صياغته ليوقع وينفذ من خلال الوفد الفلسطيني الذي فرضته صيغة مدريد المجحفة، والتي كانت تستهدف تصفية المنظمة. ومن الواضح أن منظمة التحرير ما كان يمكن لها أن توافق على إعلان المبادئ هذا بدون الاعتراف بها. كما أن إسرائيل ما كان يمكن لها أن تعترف بالمنظمة بدون موافقة هذه على إعلان المبادئ بصيغته الراهنة. وقد وصفت جين كوربين في كتابها (غزة أولا) ذلك بقولها:(لذلك اقترح سافير صفقة المقايضة. ولأنه، وبشكل أكثر أهمية، كان يلوح بالاعتراف المتبادل أمام منظمة التحرير الفلسطينية، وهو أمر، أغلق عرفات مسار واشنطن رغبة بتحقيقه، فبقبول تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، فإن إسرائيل ستكون قد وافقت بشكل ضمني على البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ودولته الخاصة به. فإذا كانت صفقة المقايضة هي العصا التي يعرضها سافير، فإن الاعتراف المتبادل كان هو الجزرة.) (9)

وقبل الدخول في تحديد نقاط القوة الرئيسية التي أضافتها اتفاقية الاعتراف المتبادل، لا بد من الإ شارة إلى الثمن الباهظ الذي قدم مقابل اعتراف الحكومة الإ سرائيلية بالمنظمة ممثلا للشعب الفلسطيني، والتفاوض معها على هذا الأساس. فقد أضافت إلى جانب ما قدمته من أجل الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية، التزامات تتعلق ببنود في الميثاق الوطني الفلسطيني وبالانتفاضة وباستراتيجية الكفاح المسلح وبتعهدات مهمة فرضتها ظروف المساومة. فحتى الجزرة لم تكن سهلة القضم، لقد اشتملت في بعض أجزائها على عنصر العصا التي تسعى لتكسير ما تبقى للمنظمة من أسنان.

نقاط القوة والضعف
في اتفاق الاعتراف المتبادل بين المنظمة والحكومة الإسرائيلية

يمكن أن يكون اعتراف المنظمة بإسرائيل نقطة الضعف الأساسية، لما تحمله من تنازلات استراتيجية وقفز عن بعض الثوابت الوطنية. كما أن اعتراف حكومة إسرائيل بمنظمة التحرير ممثلا للشعب الفلسطيني يشكل نقطة القوة الرئيسية لصالح المنظمة، في حال انسحاب هذا الاعتراف على طبيعة العلاقات الثنائية، وفي المفاوضات كما يحددها القانون الدولي، على الشكل التالي:

1. المفهوم القانوني لاعتراف الحكومة الإسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية لا بد أن يرتبط بشكل مباشر وفاعل باتفاق إعلان المبادئ، حتى يتسنى للمفاوض والملاحظ أن يدرك التغيير، الذي يجب أن ينعكس على نصوص إعلان المبادئ، الذي تمت صياغته بشكله النهائي قبل الاعتراف المتبادل. ولم تنعكس بذلك آثار الاعتراف بشكل واضح في صياغة وثيقة إعلان المبادئ. إن التغيير الذي حصل في اللحظة الأخيرة قبل التوقيع، والذي ثبت منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب الحكومة الإسرائيلية كأحد طرفي الاتفاق في مطلع الإعلان وفي نهايته، حيث التوقيع، لا بد أن ينسحب على متن النص بشكل كامل.

2. إن المفهوم القانوني للاعتراف من الحكومات والدول وهيئات المجتمع الدولي ليس مجرد إجراء سياسي، وإنما هو عمل قانوني مهم يقبله القانون الدولي بصفته أحد المعايير الأساسية للقبول كحكومة أو دولة مشروعة. والمنظمة، مع أنها من ناحية، منظمة تحرير، إلا أنها مغايرة لكثير من حركات التحرير لأنها هيئة أقرب إلى حكومة، وبميثاقها أسست هيئات مختلفة. والأهم من ذلك، هو أنها بنت علاقتها الدولية على نطاق واسع، مع الحكومات والدول والمنظمات الدولية. وأصبحت مقبولة بشكل عام على أساس أنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وبلغ هذا الجهد ذروته في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3236 في الثاني والعشرين من تشرين الثاني نوفمبر 1974 الذي جدد التأكيد على الحقوق الشرعية التي لا تنفصم للشعب الفلسطيني. بما في ذلك:

   أ. حق تقرير المصير.

   ب. حق الاستقلال والسيادة الوطنية.

   وفي الجلسة نفسها، ومن خلال القرار 3237 دعت الجمعية العامة ممثل منظمة التحرير لكي يصبح مراقباً في الجمعية .(10)

   (وقد اعترفت معظم دول العالم بدولة فلسطين، وأخذت الجمعية العمومية للأمم المتحدة علما بقيام دولة فلسطين، وتعدلت صفة الوجود الفلسطيني داخل الأمم المتحدة من كونها منظمة، منحت صفة المراقب كأية حركة تحرير أخرى، إلى فلسطين، بحيث أصبحت فلسطين هي المراقب وتمثلها المنظمة).(11)

3. لقد عبرت الحكومة الإسرائيلية عن التزامها بمفهوم الاعتراف بالمنظمة في أكثر القضايا حساسية، والتي نص إعلان المبادئ على أنها ليست من صلاحيات الفلسطينيين في المرحلة الانتقالية، وهي الشؤون الخارجية. فبدلا من المطالبة بإغلاق سفارات ومكاتب منظمة التحرير الفلسطينية، وموقع المراقب في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بادرت الحكومة الإسرائيلية بالإيعاز لسفرائها في الخارج ولمندوبها في الأمم المتحدة بالتعامل مع السفراء الذين يمثلون منظمة التحرير في السلك الدبلوماسي الدولي سفراء لدولة فلسطين وليس لحركة تحرير ولكن إسرائيل بالمقابل تنكرت لمفهوم

هذا الاعتراف في كل المفاوضات لتطبيق اتفاق إعلان المبادئ على الأرض.

4. إن قرار المجلس المركزي الفلسطيني بتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية لقطاع غزة ومنطقة أريحا، ينطلق من مفهوم أن هذه السلطة الوطنية تشكل انسجاماً مع قرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة بتاريخ 1-9 حزيران 4791 الذي ينص على (إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها.) وقد اعترض الوفد الإسرائيلي في طابا على قرار المجلس المركزي الفلسطيني هذا، وتمسك بإسقاط الصفة الوطنية عَن السلطة الفلسطينية في كل نصوص الاتفاقيات.

نقاط القوة والضعف في اتفاق إعلان المبادئ

لقد اكتظت نصوص اتفاق إعلان المبادئ بالتناقضات، مما جعل نقاط القوة والضعف ترتكز على التفسير ذي الوجهين للنصوص المتناقضة. فنقاط القوة والضعف متداخلة كما نراها في العناوين التالية:

1. الانسحاب:

إن تعبير الانسحاب المستخدم في اتفاق إعلان المبادئ والبروتوكول الملحق رقم 2، يعني إخلاء القوات الإسرائيلية المحتلة لجميع مساحة قطاع غزة ومنطقة أريحا. ويستثنى الاتفاق مناطق المستوطنات، التي يمكن تمركز قوات محدودة فيها لأسباب أمنية. إن استخدام كتيب (تعليمات الجيش الميداني الأمريكي 27-10، (قانون الحرب البرية) يوليو/تموز 1956)، الذي تبنته وزارة الدفاع الأمريكية، ولا يزال الجيش الأمريكي يطبقها على قواته الميدانية، وفق متطلبات اتفاقية لاهاي واتفاقية جنيف، يساعد في تنفيذ الاتفاق، بما يخدم تحقيق الاستقرار، الذي تتطلع أمريكا لتحقيقه في المنطقة. لقد أكد البروفيسور المحامي فرانسيس بويل في مذكرته القانونية حول موضوع، الاتفاقية المؤقتة والقانون الدولي، المقدمة إلى الممثلين الفلسطينيين في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، بتاريخ 1 ديسمبر - كانون الأول 1992 أن هذا الكتيب الميداني هو بيان منهجي حول قواعد القانون الدولي فيما يتعلق بالصراع المسلح والاحتلال العسكري، أعده أبرز خبير دولي في هذا الميدان، وهو البروفيسور ريتشارد باكستر. وقد جاء في نص مذكرة فرانسيس بويل ص 23ما يلي:

(عليكم أن تبطلوا "مفعول" الاحتلال العسكري الإسرائيلي وفقا للاتفاقية المؤقتة، كما في الفقرة:

(75 إن ما تعنيه هذه اللغة واضح تماما، ان الاحتلال العسكري الإسرائيلي وفق أنظمة لاهاي ينتهي عندما تنسحب قوات الاحتلال الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية. وبكلمة أخرى، فإنه حسب أنظمة لاهاي، فإن الاحتلال العسكري يمكن ان ينتهي من منطقة إلى منطقة وفي كامل الأراضي الفلسطينية، عند سحب القوات الإسرائيلية وإعادة نشرها في قواعد عسكرية محددة. وهذه هي الطريقة الطبيعية، التي يجب أن يتم بها الأمر حسب القوانين الدولية حول الاحتلال العسكري). (12)

وتستطرد المذكرة في موقع آخر:

(82 بكلمة أخرى، يجب حصر وجود القوات العسكرية الإسرائيلية بصرامة في القواعد العسكرية المتبقية في الأراضي الفلسطينية، كجزء من الاتفاقية المؤقتة. وإذا ما استطعتم أن تحققوا هذا الهدف، عندها سيكون الموقف الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني نفس الموقف السابق للاحتلال. وهكذا فإن الاحتلال العسكري الإسرائيلي، سوف ينتهي تماما في جميع الأراضي الفلسطينية، التي ينسحب منها، بشرط ان لا يستطيع العودة إلى هذه الأراضي، إذا ما رغب في ذلك. ومن الآن فصاعداً سوف أشير إلى

الأراضي الفلسطينية، التي تنسحب منها القوات الإسرائيلية بالأراضي المحررة. لمقارنتها بالأراضي التي تتواجد عليها القواعد العسكرية والتي ستظل أراضي فلسطينية محتلة). (13)

إن أهمية الانسحاب كنقطة قوة في اتفاق إعلان المبادئ يقود إلى كونها تشكل تراجعا استراتيجيا بالنسبة للحركة الصهيونية التي تعتبر "فلسطين أرضا بلا شعب، لشعب بلا أرض" وأنها "أرض الميعاد" وأرض "إسرائيل التاريخية". وغير ذلك من التعبيرات، فالإقرار بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة. خلال المرحلتين الانتقالية والنهائية، وغياب التسميات التي كانت سائدة في مسار واشنطن "يهودا والسامرة" من نصوص الاتفاق أمر لا بد من تسجيل أهميته وإيجابيته لو حسنت النوايا. لقد زرع الصهاينة في المحضر المتفق عليه ما ينسف كل ما تقدم من إيجابية لاستخدام تعبير الانسحاب. فقد ترك هذا المحضر قطاع غزة مفتوحا أمام حركة القوات العسكرية والمدنيين الإسرائيليين وحقهم في الاستمرار في استخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا. وبهذا يصبح تعبير الانسحاب هو في حقيقته إعادة انتشار ليس إلا. وقد اثبت اتفاق القاهرة أن الحكومة الإسرائيلية لا تعطي أي اهتمام لاعترافها بمنظمة التحرير وما يستوجب انسحاب هذا الا عتراف على صيغة تعاملها فيما يتعلق بالانسحاب والمعابر والتطلع نحو ما يضمن استمرار مسيرة السلام باتجاه الوصول إلى تسوية شاملة.

2. المستوطنات:

ورد ذكر المستوطنات في إعلان المبادئ باعتبارها ضمن القضايا المتبقية التي ستغطيها مفاوضات الوضع الدائم. إلا أن ذكرها في المحضر المتفق عليه لإعلان المبادئ الذي ينص أنه "لاحقاً للانسحاب الإسرائيلي، ستستمر إسرائيل في مسؤوليتها عن الأمن الخارجي، وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات وللإسرائيليين"، جعل من قضية المستوطنات المحور الأساسي لعملية التفاوض انطلاقا من الاهتمام الإسرائيلي المصطنع والمبالغ فيه لقضية الأمن.

ولقد ظهرت جليا لوفدنا المفاوض في طابا تلك الثغرات والتناقضات المزروعة في صلب إعلان المبادئ. وبدا واضحاً أن المستوطنات تشكل أخطر الألغام في قلب عملية السلام. فتحت شعار أمن المستوطنات في قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما جاء في الاتفاق، يطالب المفاوض الإسرائيلي توضيع قواتهم العسكرية، ليس في المستوطنات وحولها فحسب، وإنما في المزارع والمصانع وفي الطرق المؤدية إلى المستوطنات والخارجة منها. وليس هذا فقط وإنما يعتبرون أن حقهم، حسب الاتفاق، توضيع قواتهم في كل الطرق والمدن والأسواق والمعابر والمنافذ التي قد يستخدمها الإسرائيليون، إضافة إلى سيطرتهم الكاملة على المعابر وكذلك على شاطئ البحر والحدود تحت شعار مسؤوليتهم عن الأمن الخارجي.

لقد أثبتت الاعتداءات الهمجية والإجرامية التي يشنها المستوطنون وأنصارهم في الجيش، ضد شعبنا في الأرض المحتلة، أن موضوع المستوطنات والمستوطنين يشكل بؤرة الفشل الأساسية الكامنة في صلب اتفاق إعلان المبادئ. وبدون معالجة موضوع المستوطنات والمستوطنين، وحتى لا تتكرر الجرائم والمذابح بعد جريمة الحرم الإبراهيمي، فإن الفشل سيعصف بعملية التسوية من أساسها. إن إعلان المبادئ في حد ذاته ينص أنه يمكن الدخول في المرحلة النهائية في أسرع وقت ممكن بما لا يتجاوز بداية السنة الثالثة، من هنا يجب استثناء موضوع الدخول في حل قضية المستوطنات مباشرة دون الانتظار إلى مطلع السنة الثالثة. وإذا علمنا أن معظم المستوطنين الذين يعيثون في الأرض فساداً هم من اليهود الأمريكيين المتعصبين أتباع غوش ايمونيم، وكاخ وكاهانا حي والليكوديين والذين ركبتهم الصرعة العنصرية فهاجروا لتحقيق وهم إعادة بناء الهيكل. فإنهم يشكلون الآن بتصرفاتهم التي تهدد عملية السلام والاستقرار تناقضا مع مصالح الإدارة الأمريكية الراهنة، والتي تختلف عن مرحلة إدارات الحرب الباردة واستراتيجية التوتر الدائم.

إن السكوت على ما يجري في هذه الأيام على الأرض الفلسطينية المحتلة من انتهاكات لحقوق الإنسان، ومن إعاثة فساد وقتل وحرق وتدمير للفلسطينيين وممتلكاتهم، على أيدي عصابات المستوطنين المدججين بالسلاح وأنصارهم في الجيش الإسرائيلي تحت سمع وبصر حكومة رابين، إن دل على شئ فإنما يدل على هشاشة مشروع السلام وخداع نصوصه الغامضة لصالح الظلم على حساب العدالة، ولصالح الظلام على حساب النور. لقد جاءت الجريمة التي ارتكبت ضد المصلين في الحرم الإبراهيمي لتؤكد خطورة استمرار وجود المستوطنات والمستوطنين المدججين بأسلحتهم وبأحقادهم وعنصريتهم ولا تكفي الادانات والاستنكارات لإعادة المفاوضات إلى مسارها. فالانحياز لصالح مسيرة السلام، يقتضي إزالة صواعق الخطر من الألغام الموقوتة التي تشكلها المستوطنات.

3. الانتخابات:

لقد حرمت ظروف الاحتلال الإسرائيلي شعبنا في الأرض المحتلة من المشاركة في هيكلية المنظمة التشريعية والتنفيذية، سواء في المجلس الوطني الفلسطيني، أو في المجلس المركزي، أو في اللجنة التنفيذية. فلقد كان العدو الصهيوني يحول دون مشاركة العدد المحدد من الداخل في المجلس الوطني خلال دوراته السابقة جميعها، لعدم اعترافه بالمنظمة ممثلا للشعب الفلسطيني، وكان تهديده بأن الخروج للمشاركة في أعمال المجلس الوطني الفلسطيني، هو تذكرة باتجاه واحد لا عودة. أي الأبعاد الطوعي. وقد ردت المنظمة على هذا التعسف الصهيوني بالعمل على إدخال الأخوة القياديين المبعدين من الداخل في المجلس الوطني الفلسطيني. والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية، تأكيداً للترابط العضوي للنضال الفلسطيني. أما اليوم، وقد اعترفت الحكومة الإسرائيلية رسميا بالمنظمة ممثلا للشعب الفلسطيني، فإن هذا الاعتراف ينسحب تلقائيا على حق المنظمة في استكمال أطرها الرسمية، وبمشاركة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني من الداخل. وهنا تصبح قراءة الملحق رقم (1) المتعلق بصيغة وشروط الانتخابات قراءة فلسطينية التطلع والإرادة واجبة. وتصبح عملية انتخاب الجسم التكميلي للمجلس الوطني الفلسطيني ممثلا لشعبنا في الأراضي التي احتلت عام 1967 ، عملية التجسيد المادي لحقيقة وحدة شعبنا الفلسطيني في الداخل والخارج.

إن تحمل شعبنا في الداخل العبء الأكبر من تبعات الكفاح المسلح والانتفاضة الجبارة ضد العدو الصهيوني، تجعل من مناضليه الأمناء حريصين على تجذير حقيقة الوحدة العضوية التي لا تنفصم، والتي هي مفتاح الا ستقلالية، التي ترفض التبعية مستقبلا للعدو الصهيوني، وترفض مخططاته لاستخدام شعبنا رأس جسر، يغزو به العالم العربي اقتصادياً، ويفرض هيمنته على الشرق الأوسط في ظل النظام العالمي الأمريكي الجديد.

بين الصفحة الأولى والأخيرة في اتفاق إعلان المبادئ وملاحقة، ومحضر الاجتماع المتفق عليه، توجد أماكن عدة لا يستقيم فيها فهم الاتفاق دون تناقض صارخ إلا بوضع منظمة التحرير الفلسطينية بدلا للتسميات الموجودة في متن الاتفاق مثل (ممثلي الفلسطينيين، مجلس منتخب، مجلس للفلسطينيين، وغيرها.)

فالمجلس المنتخب لا يعني الممثل للشعب الفلسطيني، بعد أن تم الا عتراف من قبل الحكومة الإسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده. ان "المجلس" المنصوص عليه في الملحق الأول للاتفاق، والمتعلق بنمط وشروط الانتخابات، يحرم غالبية شعبنا الفلسطيني في الشتات من المشاركة في الانتخابات، بمن فيهم النازحين الذين "ليسوا في وضع يسمح لهم بالمساهمة في العملية الانتخابية لأسباب عملية"كما جاء في نص الاتفاق. ومع إصرارنا على ضرورة إجراء الانتخابات، يصبح من المنطقي الحديث عن نوعين من الانتخابات الأولى تكميلية لانتخاب العدد المقرر لشعبنا في الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة لا ستكمال المجلس الوطني

الفلسطيني. وبهذا يتكرس مفهوم الديمقراطية بشكل يتناسب مع الهدف الفلسطيني في الاستقلال الوطني والمحافظة على منظمة التحرير الفلسطينية، إلى أن يتم تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

4. الاقتصاد:

تشكل الملاحق الاقتصادية نقطة الضعف الأكبر في اتفاق إعلان المبادئ على المدى الاستراتيجي. فهي تشكل الأساس الذي بني عليه شمعون بيريز استراتيجية الصهيونية للشرق الأوسط الجديد. وتشكل الملاحق الاقتصادية انسجاما كاملا مع تطلعات بيريز في استخدام الشعب الفلسطيني جسرا يعبر به إلى جسد الأمة العربية متسلحا بالتفوق الاقتصادي والعسكري ومعززا بالدعم اللامتناهي من الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من الخداع الذي تحمله كلمات تعاون وتنسيق فعلي في الملاحق الاقتصادية لاتفاق إعلان المبادئ، فإن الاستراتيجية الاقتصادية للاستقلال الفلسطيني تصبح على ضوء موازين القوى الراهنة في المنطقة تابعة تماما، كما يصفها آشر دافيدي في مقالته في جريدة دافار والمنشورة في مجلة Middle East Report عدد سبتمبر/أيلول 1993، بقوله (أما على الصعيد الاستراتيجي فهناك اتفاق تام بين ممثلي القطاعات المختلفة "البنوك، الصناعة، التجارة الكبرى" والحكومة بأن التبعية الاقتصادية للهوية الفلسطينية يجب أن يحافظ عليها). (14)

وليس من قبيل الصدف أن يصدر عن وزير المالية رئيس الجانب الإسرائيلي في لجنة التنسيق المشتركة، قبل يوم واحد من اجتماع اللجنة، تحذيراً مفاده أن فشل اجتماع اللجنة الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية الذي سيعقد في باريس، من شأنه أن يهدد كل مخطط الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة.

وليس من قبيل الصدف أيضاً، ان تشن تلك الحملة المفتعلة التي صاحبت إعلان تشكيل المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، حيث جاء التشكيل مخالفا لرغبات الكثيرين من الذين يحاولون الفصل بين السياسة والاقتصاد. لقد شكل المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار ليلبي تطلعات شعبنا الفلسطيني في الأرض المحتلة وفي كل أماكن تواجده من أجل الوصول إلى بناء اقتصاد فلسطيني حر ومستقل، بعيداً عن التبعية الاقتصادية التي كرسها الاحتلال خلال ما يزيد عن ربع قرن. إن الدراسات التي وضعتها الجهات الأكاديمية، سواء في جامعة هارفارد أو البنك الدولي أو غيرهما، قد صيغت بعيدا عن تصور حدوث اعتراف الحكومة الإسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني، وبما تمثله المنظمة لهذا الشعب من كيانية وهوية مستقلة ومستقبل واضح للاستقلال الفلسطيني.

لقد وضعت صيغة الملاحق الاقتصادية وغيرها من النصوص بحيث تفرض خيارا واحدا للاقتصاد الفلسطيني وهو ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي. وقد عبر اقتصاديون كبار عن عدم الانصاف في فرض خيار واحد على الفلسطينيين يتمثل بربط اقتصادهم بالاقتصاد الإسرائيلي. فهم يعتقدون أن من حق الفلسطينيين الاختيار بين الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي، حيث يضمنون بعد عشر سنوات تقاربا بين وضعهم ووضع الإسرائيليين، الذي سيتفوق كثيرا على جيرانهم من الدول العربية، علما بأن هذا الارتباط سيحرمهم من الاستقلال السياسي والهوية الوطنية المستقلة. أما الخيار الآخر، وهو الارتباط بمحيطهم العربي، فهو وان كان سيجعلهم بعد عشر سنوات في وضع اقتصادي أقل من الإسرائيليين، فإن وضعهم سيكون أحسن من جيرانهم العرب، ولكنه سيمكنهم من تحقيق استقلالهم السياسي وهذا هو الخيار الذي يجب التمسك به (15).

الهوامش

1. جورج بوش خطاب ذكره وليام كوانت في مسيرة السلام ص 473
2. البناء من اجل السلام تقرير معهد واشنطن لسيلسة الشرق الادنى 1988 ص35
3. جورج بوش خطاب في مؤتمر مدريد .تقرير ايباك "سلام الشرق الاوسط منذ مدريد. 1992 ص60-61 .
4. نداف شرغاي، هآرتس، 6/9/3991
5. كريستوفر- جريدة حدشوت 24/2/993)
6. الرد الفلسطيني على المسودة الامركية لجولة واشنطن العاشرة 29/7/1993
7. روبرت ساتلوف بوليسي ووتش رقم 45 1993.
8. نشرة "وفا" 1/9/1993
9. Jane Corbin Gaza First. Bloosburg 1994 p. 136.
10. يوجين قطران، الجوانب القانونية. جريدة الشرق الأوسط 22/9/3991
11. أنيس القاسم، مداخلة في المجلس المركزي الفلسطيني 01/01/3991
12. Francis Boyle, Memorandum of Law to The Palestinian delegates to the Middle East Peace Negotiations. On the Subject of the Interim Agreement and International Law. 1.Sep. 1992 un Published. P. 17.
13. Ibid. P. 18.
14. Asher David, Middle East Report, September 1993.
15. صخر ابو نزار المجازفة التاريخية واطواق السلامة الوطنية .الشؤون الفكرية والدراسات "فتح"دراسات استراتيجية رقم 4 - 1994